تناوب الضمائر بعد (لولا) و (عسى) / دراسة نحوية

م . د . محمد مهدي عبد الأمير سلمان

مديرية الرصافة الثانية

mohammed@ouc.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/٣

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٥/١٢/١٧

ملخص البحث

هذا البحث يسلط الضوء على الخلاف الحاصل بين النحاة حول ظاهرة تناوب الضمائر بعد (لولا وعسى)، فقد اتفق النحاة على أن الاسم الواقع بعد (لولا) يكون مرفوعًا، أمّا إذا تلاها ضمير تعين أن يكون هذا الضمير من ضمائر الرفع المنفصلة، نحو قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، وكذلك الحال مع (عسى)، فهي من النواسخ الفعلية التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وإذا جاء بعدها ضمير فالأكثر أن يكون هذا الضمير من ضمائر الرفع، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾؛ وعلّة ذلك أنّ (عسى) محمولة في عملها على عمل (كان)، فإذا كُنِّي عن اسم (عسى) فينبغي أنْ يكون كالكناية عن اسم (كان) ضميراً متصلاً مرفوعَ الموضع، وورد في كلام العرب اتصال ضمائر النصب والجر بـ(لولا) و (عسى)، وهذا خلاف ما أقرّه النحاة، لذا كان الموضوع محل خلاف بينهم.

وقد تتبع البحث توجيه هذه الضمائر، وآراء العلماء فيها ، وناقش ما هو مهم منها، وعقّب على ما يحتاج إلى تعقيب، وانتهى إلى ما رآه مناسبًا من توجيه لما ورد من نصوص، وما هو موافقًا لقواعد النحاة وأصول اللغة .

الكلمات المفتاحية : تناوب ، الضمائر ، لولا ، عسى .

The Alternation of Pronouns after Lawlā and ʿAsā)
A Grammatical Study

Dr. Mohammed Mahdi Abdulameer

Al-Rusafa Second Directorate of Education

mohammed@ouc.edu.iq

Date received: 3/12/2025
Acceptance date: 17/12/2025

Abstract

the study deals with phenomenon of succession after the pronouns (lola) لولا&assaعسىgrammarians have agreed that the name coming after lola is marfuua .but if theses pronounce have followed by al –raffa pronouns such as lolaana , lola anta , lolahwa , and assa meaning (hope) , they raise al mubtadaa (the starting word of a sentence) and nisb al kaber when (lola&assa) are followed by pronoun it must be one of the raising up pronouns (al raffa) such as assaita , assen ,asso , and therefore assa (hoping) is lifted on the verb kana (to be) . if it is based on the name assa it must be like being for the name kanna according to arabs , the liaison of pronouns of al jar and al nasab with (lola&assa) is a giants the grammarians therefore , guidance of these pronouns was disagreed among them

Keywords: Alternation, Pronouns, Lawlā, ʿAsā

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

إن ما يلفت النظر لدارس الضمائر في اللغة العربية ظاهرة تبادل المواقع الإعرابية بين الضمائر، ونيابة بعضها مناب بعض، مثل نيابة ضمائر النصب والجر مناب ضمائر الرفع، خلافًا لما هو معروف في العربية الفصحى من تخصيص بعضها للرفع وبعضها الآخر للنصب والجر، ومن أمثلة ذلك وقوع ضمائر النصب والجر (الياء والكاف والهاء) في موضع الرفع بعد (لولا، وعسى)، وهذا وارد في كلام العرب .

ويفهم مِن النصوص الواردة في ذلك أنّ مجيء ضمائر النصب والجر بعد (لولا وعسى) مِن الاستعمالات المسموعة من العرب، غير أنّ النحاة أغفلوا نسبتها كعادتهم في تفسير النصوص التي تصطدم بالقاعدة المقيسة، فراحوا يتأوّلون الشواهد التي وردت على هذا الاستعمال، ووجدناهم يجتهدون في تخريجها وتأويلها، في محاولة منهم للتوفيق بين المسموع من جهة وما توصلوا إليه من جهة أخرى، والخروج من مأزق التعارض بين القاعدة والنقل، فكان تفسير هذه الضمائر موضع خلاف بينهم، لذا يجد الدارس تناقضًا واضحًا نتيجة التباين الحاصل بين التنظير والتطبيق.

وتتبعتُ في هذه الدراسة آراء العلماء في هذه الضمائر، وذكرت ما فيها من مناقشات وخلافات، معتمدًا المنهج الاستقرائي التحليلي، فقد استقرأتُ النصوص والأدلة، وناقشت ما رأيته مهمًا من آراء النحاة، وعقّبت على ما يحتاج إلى تعقيب، وقمتُ باستنباط ما رأيته مناسبًا للنصوص، وموافقًا لأصول اللغة وقواعد النحاة، وختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها .

وأرجو أن أكون قد أبرزت موطن الإشكال، وَوُفِّقْتُ في بيان حَلّه بالدليل والتعليل، أسأل الله سبحانه أن يكون هذا العمل نافعًا وأن يوفقنا لكل خير.

والحمد لله رب العالمين

المبحث الأوّل: تناوب الضمائر بعد (لولا):

جعل النحاة لـ(لولا) معانٍ عدة أشهرُها اثنان :

أولًا: أن تكون حرف تحضيض، تختص بالمضارع، أو ما في تأويله، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾[١] وقوله تعالى:﴿لَوْلا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[٢].

ثانياً: أن تكون حرف امتناع لوجود، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُك، فالإكرام امتنع لوجود زيد، و(لولا) بهذا المعنى مختصةٌ بالأسماء سواء كان الاسم ظاهراً أم ضميراً، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٣] وموضعها بعد (لولا) الرفع، ولا خلاف بين النحاة في أنَّ الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع، وإنما وقع الخلاف بينهم في عامل الرفع في هذا الاسم فكانوا على ثلاثة مذاهب:

الأوّل: أن (لولا) حرف يفيد الابتداء، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ، وهذا مذهب سيبويه (١٨٠هـ)، وجمهور البصريين[٤].

الثاني: أنَّ الاسم يرتفع بـ(لولا) نفسها، فهي ترفع الاسم بعدها كما يرفع الفعل الفاعل، وهذا مذهب الفرّاء(٢٠٧هـ)[٥]، ونُسب للكوفيين [٦] .

الثالث: أنَّ الاسم مرفوع بفعل محذوف تقديره: (لو لم يكن) أو (لولا وجد)، ونسب هذا الرأي للكسائي[٧].

هذه آراءُ النحاة في عامل الرفع في الاسم الواقع بعد (لولا)، أمّا إذا جاء بعدها ضمير فالأكثر أن يكون من ضمائر الرفع المنفصلة، نحو: لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو، يعني أنَّ الأولى أن يجيء بعد (لولا) غير التحضيضية ضمير رفع منفصل؛ لأنَّه إمّا مبتدأ، أو فاعل فعل محذوف، أو مرتفع بـ(لولا) على ما مرّ ... فيجب على الأوجه الثلاثة الانفصال"[٨]، كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ .

وورد عن العرب اتصال ضمائر الجر والنصب بـ(لولا)، فقد روى سيبويه عن الخليل (١٧٥هـ) ويونس (١٨٢هـ) دخولها على ضمائر الجر، نحو: (لولاي ولولاك)، قال أبو جعفر النحاس(٣٣٨هـ): "ومن العرب من يقول: لولاكم، حكاه سيبويه"[٩]، وقال الزمخشري (٥٣٨هـ): "وقد روى الثقات من العرب لولاك ولولاي"[١٠] وقال ابن يعيش (٦٤٣هـ): " إلا أنَّه قد روي عن العرب: لولاك ولولاي"[١١]، وذكر ابن هشام (٧٦١هـ) أنَّه: " سمع قليلًا لولاي ولولاك ولولاه "[١٢].

ومما ورد من هذا الاستعمال في الشعر قول يزيد بن الحكم الثقفي[١٣]:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كمَا هَوَى بِأجْرَامِـهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيـقِ مُنْهَوِي

وقول الشاعر[١٤]:

خَليلَيَّ إنَّ العامِريَّ لَغارِمٌ ولَولاهُ مَا قلَّتْ لَدَيَّ الدَّراهِمُ

وقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت[١٥]:

ولولاهُمُ كنتَ كحُوتِ بَحْرٍ وهَوَى في مُظْلِمِ الغَمَراتِ دَاجِي

وقول عبد الله بن رواحة[١٦]:

لولاك ما صُمْنَا ولاَ صَلَّيْنَا

وقول الراجز[١٧]:

لولاكما لَخَرَجَتْ نَفسَاكُمَا

وقول عمرو بن العاص[١٨]:

أيُطْمعُ فينا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءنا ولولاكَ لَم يَعْرِضْ لِأحسَابَنا حَسن

وقول عمر بن أبي ربيعة[١٩]:

أَوْمَتْ بعَيْنَيهَا مِنْ الهَوْدَجِ لَوْلاَكِ هذا العَامُ لمْ أَحجج

وعني النحاة بالموضع الإعرابي للضمير المتصل بـ(لولا) والعامل فيه، واختلفت أقوالهم في ذلك، وهذا الخلاف يعود إلى أنَّ (ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغائب) هي ضمائر للجر، وحق الضمير الواقع بعد (لولا) أن يكون من ضمائر الرفع المنفصلة؛ لأنَّه كناية عن الاسم الظاهر المرفوع بعد(لولا)، ويمكن عرض أقوالهم على النحو الآتي:

القول الأوّل: أن هذا الضمير في محل جر، والعامل فيه حرف الجر (لولا) .

وقد أثبت هذا الرأي سيبويه في كتابه ونَسبه إلى الخليل ويونس، قال في (باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحوّلًا عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم): "وذلك (لولاك ولولاي)، وإذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ، وإذا أظهرتَ رُفع، ولو جاءتْ علامة الإضمار على القياس لقلتَ: لولا أنتَ، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع، قال الشاعر يزيد بن الحكم:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كمَا هَوَى بِأجْرَامِـهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيـقِ مُنْهَوِي

وهذا قول الخليل – رحمه الله – ويونس"[٢٠].

فياء المتكلم لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر، والنصب في (لولا) ممتنع؛ لأنَّ الحروف إذا اتصل بها ياء المتكلم وكانت في موضع نصب اتصل بها نون الوقاية وجوباً أو جوازاً، نحو: إنني وليتني، فلو كانت الياء ضمير نصب لكان (لولاني)، ولا تخلو من نون الوقاية وجوبًا إلا وهي مجرورة، وياء (لولاي) خالية منها فامتنع كونها منصوبة وتعين جرها، وإذا ثبت ذلك في الياء حُملت عليها الكاف والهاء في (لولاك ولولاه)[٢١]

وإنَّ ياء المتكلم وكاف الخطاب لا يأتيان إلا في محل نصب أو جر، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال، ولا يجوز أن يُتوهم أنهما في موضع نصب؛ لأنَّ (لولا) حرف وليس فعلًا له فاعل فيكون الضمير في موضع نصب، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جرٍّ[٢٢].

وتبع سيبويه– في وقوع تلك الضمائر في محل جر بعد لولا – عدد من النحاة، منهم: ابن الحاجب (٦٤٦ هـ)[٢٣]، وابن عصفور (٦٦٩هـ)[٢٤]، والشنتمري (٦٧٢هـ)[٢٥] وابن مالك (٦٧٢هـ)[٢٦]، وابن هشام (٧٦١هـ)[٢٧] .

والذي سوغ لسيبويه ومن معه جعل (لولا) حرف جرٍّ هو إيثارهم الخروج بالحرف على الخروج بالاسم؛ لأنَّ الحرف أضعف من الاسم[٢٨].

وأنَّ لـ(لولا) حالًا مع الضمير تختلف مع حالها مع الاسم الظاهر الواقع بعدها، فهي تجر الضمير ولا تعمل ذلك مع الاسم الظاهر الذي يرتفع بعدها بالابتداء، ونظير ذلك (لدن) فإنها تجرّ ما بعدها بالإضافة إلا إذا وليتها (غُدوة) فإنها تنصبها، " وكما أنَّ (لات) إذا لم تعملها في (الأحيان) لم تعملها في سواها، فهي معها بمنزلة (ليس)، فإذا جاوزتها فليس لها عمل"[٢٩].

كما أنَّ الحكم على (لولا) بأنَّها حرف جر لا يؤدي إلا إلى تغيير واحد وهو تغيير الحرف، والضمائر معه جارية على قياسها، والحكم على الياء والكاف في (لولاي ولولاك) بأنها في موضع رفع يؤدي إلى تعدد التغيير؛ لأنَّ هذه الضمائر تبلغ اثني عشر ضميرًا، ولا شك أن الحكم بتغيير واحد أولى[٣٠]، فضلاً عن ذلك أنَّ تغيير المعمول لفظيّ، وتغيير العامل معنوي وتقديريّ، وهو أسهل من التغيير اللفظيّ[٣١].

واعتُرِض على هذا التوجيه بأنَّ تغيير العامل لم يعهد إلا في (لدن)، بخلاف تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض، فإنَّه ثابت في غير هذا الباب[٣٢]، وأنَّ عمل (لولا) الجر مؤد إلى إعمال حرفين في معمول واحد، وذلك غير وارد في كلام العرب[٣٣]، ثم أنَّ (لولا) إذا جعلت حرف جرّ احتاجت إلى متعلّق تتعلق به؛ لأنها

ليست زائدة كـ(الباء) في: بِحَسْبِك[٣٤]، زد على ذلك أن (لولا) لم تجر الاسم الظاهر الواقع بعدها، وهو الأصل، فكيف تجر فرعه وهو الضمير[٣٥].

القول الثاني: إنَّ (لولا) غير جارة للضمير بعدها، وإنما هي باقية على أصلها حرف ابتداء، وأن ضمير الجر بعدها محله الرفع على الابتداء، كما ارتفع الاسم الظاهر بعدها على الابتداء.

ونسب هذا القول إلى الأخفش (٢١٥هـ)[٣٦]؛ لأنَّ العرب قد تستعير ضمير الجر للرفع، كما استعارت ضمير الرفع للنصب والجر، فقالت: لقيتك أنت، ومررتُ بك أنتَ، فأكدت المنصوب والمجرور بالمرفوع، كما أدخلت حرف الجر على ضمائر الرفع المنفصلة، فقالت: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا[٣٧]، قال أبو حيان (٧٤٥هـ): "وذهب الأخفش إلى أنَّه – يعني ضمير الجر بعد لولا – في موضع رفع، وأنه مما استعير الضمير المجرور عوضًا عن الضمير المرفوع، كما عكسوا في نحو (ما أنا كأنتّ، ولا أنتَ كأنا) فهذا ضمير رفع في موضع جر، فـ(لولا) عند الأخفش لا تكون حرف جرّ"[٣٨].

ويبدو أنَّ ما عُزي إلى الأخفش من استعارة ضمير الجر بعد (لولا) للرفع منقول من كتاب آخر غير معاني القرآن؛ لأنه في معاني القرآن لا يقول باستعارة الضمائر، فضمير الرفع للرفع، وكذلك ضمير النصب والجر، وهذا ما يفهم من حديثه عن قوله تعالى: ((إياك نعبد))[٣٩]، قال: "ولم يقل : أنت نعبد، لأنّ هذا موضع نصب، وإذا لم يُقدر في موضع النصب على الكاف والهاء وما أشبه ذلك من الإضمار الذي يكون للنصب، جعل (إياك) أو (إياه) أو نحو ذلك مما يكون في موضع نصب ... وإنما صارت (إياك نعبدُ) في موضع نصب من أجل (نعبد)... وإذا كان موضع رفع جعلت فيه (أنت وأنتما وأنتم، وهو وهي) وأشباه ذلك"[٤٠].

وما عُزي إلى الأخفش نسب إلى الكوفيين[٤١]، قال الفرّاء: "وقد استعملت العرب (لولا) في الخبر وكثر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا: (لولاك) و (لولاي)، والمعنى فيها كالمعنى في قولك: (لولا أنا) و (لولا أنت)، فقد توضع الكاف على أنَّها خفض والرفع فيها الصواب،؛ وذلك أنا لم نجد فيها حرفاً ظاهراً خفض، فلو كان مما يخفض لأوشكت أن ترى ذلك في الشعر فإنه الذي يأتي بالمستجاز، وإنما دعاهم إلى أن يقولوا: (لولاك) في موضع الرفع؛ لأنهم يجدون المكنى يستوي لفظه في الخفض والنصب، فيقال: ضربتُك، ومررتُ بك، ويجدونه يستوي أيضًا في الرفع والنصب والخفض، فيقال: ضربنا، ومرّ بنا، فيكون الخفض والنصب بالنون، ثم يقال: قمنا وفعلنا، فيكون الرفع بالنون. فلما كان ذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع أنت رفعاً إذ كان إعراب المكنى بالدلالات لا بالحركات، قال الشاعر:

أيُطْمعُ فينا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءنا ولولاكَ لَم يَعْرِضْ لِأحسَابَنا حَسن

وقال آخر:

ومنزلةٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كمَا هَوَى بِأجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي"[٤٢]

ووافقهم في ذلك الرضي (٦٨٦هـ)[٤٣]، والمالقي (٧٠٢هـ)[٤٤] وممّا دعاهم إلى اختيار هذا التوجيه ما يأتي:

١ – إن هذه الضمائر قامت مقام الاسم الظاهر، والظاهر مرفوع بعد (لولا)، فكذلك ما قام مقامه موضعه الرفع، وإنما دخلت ضمائر الجر هنا كما دخلت ضمائر الرفع على الجر في قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، وأنت وأنا ضمائر رفع وهي هنا في موضع جر، وكذلك الياء والكاف من ضمائر الجر، وهما في (لولاي) و (ولولاك) وقعت ضمائر للمرفوع .

ورفض ابن عصفور ما حكاه الأخفش من قولهم: (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا)، متهماً ذلك بالفساد؛ لأنَّ الضميرين مختلفان في النوع، فالضمير المنفصل موضعه الرفع، والضمير المتصل ضمير جر، وما جاء من ذلك عنده من ضرورات الشعر، كنيابة الضمير المتصل مناب المنفصل في قوله:

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلّاك ديّارُ[٤٥].

وهذا القول مردود بأنَّ دخول حرف الجر على ضمائر الرفع ثابت بالنقل عن العرب، وقول ابن عقيل يؤكّد ذلك، قال: "ووضع ضمير موضع ضمير ثابت في قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا"[٤٦].

كما أنَّ ظاهرة تعاقب الضمائر ونيابة بعضها مناب بعض لم تقتصر على جر ضمائر الرفع بالكاف، أو توكيدها للمنصوب والمجرور كما في قولهم: لقيتك أنت، ومررت بك أنت، وإنما سُمع نداء الضمير (أنت)، كقولهم: (يا أنت)، فـ(أنت) ضمير رفع، وموضع المنادى النصب[٤٧].

٢ – إنَّ (لولا) لها صدارة الكلام ولا تحتاج إلى كلام قبلها وتكون جواباً له، وهذا معدوم في حروف الجر[٤٨]، هذا وأنَّ (لولا) لم تجر الاسم الظاهر بعدها، وهو الأصل، فكيف تجر فرعه وهو الضمير[٤٩]، ولو كانت (لولا) جارة الضمير لوجدنا اسماً ظاهراً مخفوضاً بها؛ فليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في المكني دون الظاهر، فلو كانت مما يخفض لجاء ذلك في بعض المواضع، أو في الشعر الذي يأتي بالمستجاز، وفي ذلك دليل على أنه لا يجوز أن تخفض ظاهراً ولا مضمراً، فدل ذلك على أنَّ الضمير المتصل بعد (لولا) في موضع رفع[٥٠].

٣ – ليس في حروف الجر ما هو بمعنى (لولا) لتحمل عليه، كـ(عسى) التي حملت على (لعلّ)؛ لأنَّها بمعناها ولذلك نصب الضمير، فقالوا: عساك، وعساني، وإنَّا إذا جعلنا (لولا) حرف جر احتاجت إلى متعلَّق تتعلق به؛ لأنَّها ليست زائدة كـ(الباء) في (بحسبك)، والحرف الزائد دخوله كخروجه، و(لولا) على خلاف ذلك، وليس في الكلام ما تتعلق به، ولا نستطيع تقديره[٥١].

٤ – إنَّ في عمل (لولا) الجر مؤدٍ إلى إعمال حرفين في معمول واحد، وذلك غير موجود في كلامهم[٥٢]، كما أنَّ تغيير العامل لم يعهد إلا في (لدن)، بخلاف تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض فإنَّه ثابت في غير هذا الباب، فضمير المرفوع يستعار كثيراً لتأكيد المجرور والمنصوب[٥٣] كما تقدم .

القول الثالث : أنَّه لا يجوز أن تقول: (لولاك)؛ لأن مثل هذا التركيب خطأ ولا يصحُّ عن العرب، والصحيح أن نقول: (لولا أنت)، لأنه ورد في القرآن الكريم، كما ذكر ذلك المبرد (٢٨٥هـ)، فبعد أن أورد رأي سيبويه والأخفش في هذه الضمائر قال: "والذي أقوله إنَّ هذا خطأ، لا يصلح أن تقول إلا: (لولا أنت)، قال عزَّ وجلَّ: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، ومَن خالفنا فهو لابدَّ يزعمُ أنَّ الذي قلناه أجود، ويدَّعي الوجه الآخر فيجيزه على بعد"[٥٤] .

ويرى المبرد أن الذي دفع النحاة إلى القول بمجيء ضمائر الجر بعد (لولا) قول يزيد بن الحكم :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كمَا هَوَى بِأجْرَامِـهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيـقِ مُنْهَوِي

ولأنه "لم يأتِ عن ثقة، ويزيد ابن الحكم ليس بالفصيح"[٥٥]، وفي هذه القصيدة كثير من الشذوذ واللحن، فلا معرَّج على هذا البيت[٥٦]؛ لأنَّ الاسم الظاهر مرفوع بالابتداء فكذلك إذا جاء بعدها ضمير يجب أن يكون من ضمائر الرفع؛ لأنَّه كناية عنه[٥٧].

وتابع ابن السراج (٣١٦هـ) المبرد فيما ذهب إليه، ويفهم ذلك من قوله: "واعلم أنَّ الذي حُكي من قولهم: لولاي ... شيء شذَّ عن القياس، كان عند شيخنا يجري مجرى الغلط، والكلام الفصيح ما جاء به القرآن: (لولا أنت)، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾"[٥٨].

إن مجيء الضمير المنفصل بعد (لولا) في القرآن الكريم لا يعني عدم الجواز بمجيء الضمير المتصل بعدها؛ لأنَّ القرآن كتاب تشريع، وليس بكتاب يجمع كل أوجه الاستعمال اللغوي عند العرب، فهناك من الظواهر اللغوية ما تواترت رواياته ولم يرد في القرآن الكريم له نظير، فقد وردت (ما) في القرآن الكريم بلغة أهل الحجاز الذين كانوا يعملونها عمل (ليس)، مع أنَّ لغة تميم الذين كانوا يهملونها هي لغة فصيحة أيضاً[٥٩].

وما زعمه المبرد مردود أيضاً بما نقله أئمة البصريين والكوفيين من أمثال الخليل ويونس وسيبويه والفرّاء والأخفش، قال الشلوبين: "اتفق أئمة البصريين والكوفيين كالخليل وسيبويه والكسائي والفرّاء على رواية (لولاك) عن العرب، فإنكار المبرد هذيان"(٦٠) .

وإنَّ يزيد بن الحكم من أعيان الشعراء الذين اعتمد عليهم النحاة في وضع القاعدة النحوية "وقد روى شعره الثقات فلا سبيل إلى منع الأخذ منه"(٦١)، قال الأعلم الشنتمري: "وكان المبرد يردُّ مثل هذا ويطعن على قائل هذا البيت ولا يراه حجة، وهذا من تحامله وتعسفه"(٦٢)، فضلاً عن ذلك أنَّ هذا الاستعمال ورد في نصوص أخرى ولم يقتصر على قول يزيد بن الحكم، كما زعم المبرد.

ومما تقدّم يتضح لنا أننا أمام أسلوب فصيح وصحيح، جاءنا عن العرب بنصوص مسموعة وشواهد شائعة، ولكن ليست كثيرة، فربما كانت هناك شواهد أخرى ولكنها لم تصل إلينا؛ لأنَّ ما وصل إلينا مما قالته العرب لا يمثل إلا القليل، فلو جاءنا كل ما قالته العرب لجاءنا علم وشعر كثير كما يذكر أبو عمرو بن العلاء (٦٣).

ويبدو أنَّ استعمال الضمائر على هذا النحو يمثل مرحلة من مراحل تطور الضمائر في العربية، استعملت فيها الضمائر لكل حالات الإعراب المختلفة، دون أن يخصص بعضها للرفع وبعضها الآخر للنصب والجر، كما هو معروف في العربية الفصحى من تقسيمها على ضمائر رفع ونصب وجر، فقد روي دخول الكاف على ضمير الرفع المنفصل، جاء في مجالس ثعلب: "أنا كهو، كناية عن (زيد)، قال: لأنهم أرادوا أن يأتوا بعد الكاف بثلاثة أحرف يعني (مثل)، فوضعوا (هو) موضعها"(٦٤)، فنجد في هذا النص أنَّ ضمير الرفع المفصل نزل منزلة الاسم المجرور .

وروي توكيد ضمير النصب والجر بضمير الرفع، ومن ذلك ما عُزي إلى الأخفش من "أنَّ العرب قد استعارت ضمير الرفع المنفصل للنصب في قولهم: (لقيتك أنت)، وكذلك استعاروه للجر في قولهم: (مررتُ بك أنت)، أكّدوا المنصوب والمجرور بالمرفوع كما ترى، وأشد من هذا ايقاعهم إياه بعد حروف الجر في قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا"(٦٥)، وعلى هذا خرّج الأخفش قولهم: (كن كما أنت)، على أنَّ (ما) زائدة، و(أنت) ضمير رفع استعير للجر(٦٦).

ولعلَّ المرحلة التي استعمل بها هذا الأسلوب هي أقدم ممّا عرفته العربية الفصحى من تقسيم الضمائر على ضمائر رفع ونصب وجر، فقد عرفت العربية "حلول ضمائر في غير محلها الإعرابي، وهذه ظاهرة مألوفة

في بعض اللغات السامية"[٦٧]، ولكن "لما أخذ أصحاب اللغات السامية يسيرون في ركب الحضارة ويضطرون إلى تخصيص المعاني وتحديدها، وإلى التفرقة بين حالات الإعراب، جعلوا الضمائر المنفصلة للرفع والنصب، وجعلوا المتصلة للمرفوع والمنصوب وللمجرور، كما جعلوا أيضاً بعضها للرفع وبعضها للنصب والجر"[٦٨]، وبناءً على ذلك فإننا لا يمكن أن نرفض هذا الاستعمال لأنه لا يتفق مع ما عرفته العربية من تقسيم للضمائر.

وقد أدرك أئمة النحو – البصريون والكوفيون – هذه الحقيقة، فراحوا يجتهدون في توجيه وتطويع هذا الأسلوب بما ينسجم مع قواعدهم وأقيستهم، وقد أحسن الرضي القول حينما أراد أن يحسم الخلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة، فقال: "وإنْ رُجِّحَ مذهب سيبويه بأنَّ التغيير عنده تغيير واحد، وهو تغيير (لولا)، وجعلها حرف جرٍّ، يرجح مذهب الأخفش بأن تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب، بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جرّ، وارتكاب خلاف الأصل – وإن كَثُر – إذا كان مستعملاً أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قلّ"[٦٩] .

وممّا تقدم يظهر لي أنَّ ما ذهب إليه الأخفش أقرب إلى الواقع اللغوي؛ لأنَّ الخروج بالصيغة من الرفع إلى الخفض بعد (لولا) نظير الخروج بصيغة الخفض إلى صيغة الرفع في قولهم: مررتُ بك أنت، حين جعل توكيداً لضمير الخفض، وكذا الخروج بصيغة النصب إلى صيغة الرفع في قولهم: ضربته هو، فلما كان ذلك جاز أن يكون (الكاف) في موضع (أنت) رفعاً، وأنَّ الضمير بعد (لولا) ضمير جرّ ناب عن ضمير الرفع، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير الجر في قولهم: ما أنا كأنت[٧٠]؛ لأنَّ إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات .

المبحث الثاني: تناوب الضمائر بعد (عسى)

(عسى) من الأفعال الناسخة للابتداء، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وضعها النحاقمع الأفعال التي تدلُّ على الرجاء، وهي (حَرَى واخْلَوْلَقَ)[٧١]، ثم وضعوا هذهِ الأفعال مع أفعال أخرى، منها ما يدلُّ على مقاربته في الإمكان، وهو (كاد، وأوشك، وكَرُبَ)، ومنها ما يدلُّ على الشروع فيه، وهو (أنشأ، وطَفِقَ، وجَعَلَ، وعَلِقَ)[٧٢]، وسمّوا هذهِ المجموعات الثلاث بـ"(أفعال المقاربة)، وإنْ كان منها ما ليس للمقاربة تغليباً"[٧٣].

واختلف النحاة في (عسى) أفعل هي أم حرف؟ فذهب الجمهور إلى أنّها فعل، واستدلوا على فعليتها باتصال ضمير الفاعل وتاء التأنيث الساكنة بها، نحو (عستْ هند أنْ تقوم)[٧٤].

ونسب ابن هشام (٧٦١هـ) إلى ثعلب وابن السراج (٣١٦هـ) القول بأنّها حرف مطلق، فقال: هي "فعل مطلقا لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعلب"[٧٥]، والذي في مجالسه ما يدلُّ على أنّه يراها فعلاً فلم ينفرد برأي خاص، قال الدكتور مصطفى النماس بالردِّ على ما نسب إلى ابن السراج: "بالرجوع إلى رأي ابن السراج فلم أعثر على أنّه قال: (عسى) حرف ، فقد قال في كتابه الضوء الوهاج: ذكر الفعل الذي لا ينصرف وعدّ منها (عسى)"[٧٦]، ويحتمل أنّ ابن هشام نسب إليهما القول بذلك فيما لم يصل الينا من آثارهما.

والمشهور في (عسى) إذا جاء بعدها ضمير أنْ يكون هذا الضمير من ضمائر الرفع، نحو: عَسَيتُ، عَسَيْنَ، وعَسَينا، وعَسَوا، قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾[٧٧]، وعلّة اشتراط الضمير أنْ يكون من ضمائر الرفع أنّ (عسى) محمولة في العمل على (كان)، "فإذا كُنِّي عن اسم (عسى) فينبغي أنْ يكون كالكناية عن اسم (كان) ضميراً متصلاً مرفوعَ الموضع"[٧٨].

وحُكي اتصالها بضمائر النصب، نحو عساني، وعساك، وعساه، وأشار عدد من النحاة إلى أنّ مجيء الضمير بعد (عسى) بصورة المنصوب لهجة، قال الزمخشري (٥٣٨هـ): "وقد روى الثقات مِن العرب لولاك ولولاي، وعساك وعساني"[٧٩].

وقال ابن يعيش: "وورد عنهم أيضاً: عساك وعساني"[٨٠]، ومثل ذلك ما ذكره السّيوطي(٩١١هـ) إذ قال: "ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل، فيقال: عساني وعساك وعساه"[٨١].

ويفهم مِن هذهِ النصوص أنّ مجيء ضمائر النصب بعد (عسى) مِن الاستعمالات المسموعة من العرب، غير أنّ النحاة أغفلوا نسبتها كعادتهم في تفسير النصوص التي تصطدم بالقاعدة المقيسة، فراحوا يتأوّلون الشواهد التي وردت على هذا الاستعمال، ووجدناهم يجتهدون في تخريجها وتأويلها، في محاولة منهم للتوفيق بين المسموع من جهة وما توصلوا إليه من جهة أخرى، لذا كان تفسير ضمير النصب بعد (عسى) موضع خلاف بينهم، فكان لهم أربعة أقوال:

القول الأول: أن ضمائر النصب هذه في موضع نصب اسماً لـ(عسى)؛ لأنها محمولة على لعلَّ.

وهذا ما ذهب إليه سيبويه، فهو يرى أنّ (عسى) بمنزلة (لعلّ) في هذا الموضع، فالضمائر(ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغائب) بعدها في محل نصب اسماً لها، قال: "وأمّا قولهم (عساك) فالكاف منصوبة، قال الراجز، وهو رؤبة[٨٢]:

يا أبَتَا عَلّك أو عساكا

والدليل على أنّها منصوبة أنّك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني)، قال عِمْران بن حِطّانَ[٨٣]:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازِعُني لَعَلّي أو عَسَاني

فلو كانت (الكاف) مجرورة لقال: عساي، ولكنّهم جعلوها بمنزلة (لعلّ) في هذا الموضع، فهذان الحرفان(يقصد (لولا) و (عسى)) لهما في الاضمار هذا الحال، كما كان لـ(لدن) مع (غدوة) ليس مع غيرها، وكما أنَّ (لات)إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهي بمنزلة (ليس)، فإذا جاوزتها فليس لها عمل... ولا تقل: وافق الرفعُ النصبَ في (عساني)، كما وافق النصبُ الجرَّ في :(ضَرَبَك)، و (مَعَك)؛ لأنهما مختلفان إذا أضفت إلى نفسك"[٨٤].

فسيبويه جعل الياء وأخواتها بعد (عسى) في موضع نصب اسمها، وما بعدها خبراً لها، والذي سوغ له هذا التوجيه أنَّ (عسى) مع هذه الضمائر حال خاص، تختلف عن حالها مع الاسم الظاهر، كما أنَّ (لدن) لها حالة خاصة مع (غدوة)، وكذلك (لات) فإنها تعمل عمل (ليس) بعد (الحين)، ولا تعمل مثل ذلك في غيرها، فإذا جاوزتها فليس لها عمل .

واستدل على أنَّ الضمير بعد (عسى) منصوب بلزوم نون الوقاية لها إذا اتصلت بها الياء، فنقول: (عساني)؛ لأنَّ نون الوقاية لم تلحق الياء بعد الفعل إلا إذا كانت منصوبة .

وغلّط المبرد سيبويه فيما ذهب إليه، قال: "فأمَّا قول سيبويه: إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعلَّ) مع المضمر، فتقول: (عساك وعساني) فهو غلط منه؛ لأنَ الأفعال لا تعمل في المضر إلا كما تعمل في المظهر"[٨٥]. واختار ابن الشجري (٥٤٢هـ) مذهب سيبويه؛ لأنَّ (عسى) "مواخية (لعل)؛ لتقاربهما في المعنى، فتنزل (عساني، وعساك، وعساه) منزل (لعلني، ولعلك، ولعله)"[٨٦]. ويرى ابن مالك أنَّ قول سيبويه ضعيف؛ لأنَّه يؤدي إلى الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه إذا اقتصر على (عساك) ونحوه، ومثال ذلك لا نظير له، فليس في العربية فعل يستغني بمفعوله عن فاعله، كما أنَّ قول سيبويه يلزم حمل فعل على حرف في العمل، ولا نظير له أيضاً[٨٧]. وانتصر أبو حيان لسيبويه إذ قال: إنَّ "عدم النظير ليس بدليل، فكم من أحكام لكلمات لا نظير لها"[٨٨].

القول الثاني: أنّ (عسى) باقية على إعمالها عمل (كان)، ولكنّه عكس الإسناد فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس. وهو مذهب المبرد، فهو يرى أنَّ (الكاف، والياء، والهاء) في موضع نصب خبر مقدّم، والاسم مضمر

في (عسى) مرفوع، وحمل مجيء خبر(عسى) اسماً مفرداً على قولهم: (عسى الغُوَيْرُ أبْؤُساً)[٨٩] . وهذا ما يفهم من قوله: "فأمّا قوله:

تَقُولَ بنتي قد أتَى إناكا يا أبَتَا عَلّك أو عساكا

وقول الآخر:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازِعُني لَعَلّي أو عَسَاني

فأمَّا تقديره عندنا: أنَّ المفعول مقدم، والفاعل مضمر، كأنه قال: عساك الخيرُ أو الشرُّ، وكذلك: عساني الحديثُ، ولكنَّه حذف؛ لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسماً على قولهم: (عسى الغُوَيْرُ أبْؤُساً)"[٩٠]، وعلى هذا تكون (أن) والفعل في قولك: (عساك أن تفعل) في موضع رفع اسمها أيضاً، قال ابن مالك: "والمبرد يجعل المنصوب خبراً مقدماً، و (أن) والفعل اسماً مؤخراً"[٩١].

ويبدو أن كلام المبرد أوهم بعضهم فظن أن للمبرد في توجيه إعراب هذه الضمائر وجهين: "أحدهما: أن الضمير البارز منصوب بعسى خبراً لها، والاسم مضمر فيها مرفوع، فيكون كقولهم: (عسى الغُوَيْرُ أبْؤُساً) .

وثاني الوجهين المنقولين عنه: أن الضمير المنصوب خبر، قُدّم إلى جانب الفعل فاتصل به، كما في: ضَرَبك زيدُ، والاسم إمّا محذوف كما في قوله:

يا أبَتَا عَلّك أو عساكا

على حسب دلالة الكلام عليه، كما حذف في قولهم: جاءني زيدٌ ليس إلا، أي: ليس الجائي إلا زيداً، وأما مذكور كما في قولك: عساك أن تفعل، وكذا في عساك تفعل، بتقدير (أن)"[٩٢].

وتنبّه محقق كتاب (المقتضب) الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (١٤٠٤هـ) لهذا الاشكال، وفسّر كلام المبرد بما لا يدع مجالاً للشك، إذ قال: "الذي يبدو لي أن للمبرد رأياً واحداً في نحو (عساك، وعساني)، فالضمير خبرها، والاسم مستتر بدلالة قوله: فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدّم والفاعل مضمر، وأمَّا قوله بعد ذلك: ولكنه حذف لعلم المخاطب به، فلا يريد إلا معنى الاضمار؛ لأنَّه لا يجوز حذف الفاعل، ومنع من حذفه في مواضع من المقتضب"[٩٣].

وتابع الفارسي (ت ٣٧٧هـ) المبردَ[٩٤]، في حين ضعفه الرضي (٦٨٦هـ) من وجهين:

أحدهما: "أنّ مجيء خبر (عسى) اسماً صريحاً شاذ .

والثاني: أنّ ذلك لا يستمر إذا جاء بعد الضمير المنصوب: الفعل المضارع مع (أنْ) أو مجرّداً، نحو: عساك أن تفعل، أو تفعل، إلا أن يجعل (أن تفعل) بدلاً من الكاف، بدل الاشتمال، أي: عسى الأمر إيّاك فعَلك، ويكون (تفعل) في (عساك تفعل) حالاً من الكاف... وكل هذا تكلف، وأيضاً ليس لذلك المضمر مفسِّر ظاهر"[٩٥].

القول الثالث: أنَّ (عسى) على ما كانت عليه، ترفع الاسم وتنصب الخبر، غير أنَّ ضمير النصب استعير لضمير الرفع فناب عنه، وهذا المذهب رواه سيبويه، وهو عنده رديء، قال: "وزعم ناس أنّ (الياء) في (لولاي) و(عساني) في موضع رفع، جعلوا (لولاي) موافقةً للجرِّ، و(ني) موافقةً للنَّصب، كما اتفق الجرّ والنصب في الهاء والكاف، وهذا وجه رديء"[٩٦]. وما رواه سيبويه نُسب إلى الكوفيين[٩٧]، وعُزي أيضاً إلى الأخفش[٩٨]، فهو يرى أنّ (عسى) باقية على عملها، ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، كما استعير ضمير الجر مكان ضمير الرفع في (لولاي ولولاك)[٩٩].

وإلى هذا المذهب مال أبو بركات الأنباري (٥٧٧هـ)[١٠٠]، وهو الصحيح عند ابن مالك قال: "وذهب الأخفش إلى أنَّ الضمير– وإن كان بلفظ الموضوع للنصب – محله رفع بعسى، نيابة عن الضمير الموضوع للرفع، كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب في نحو: مررتُ بك أنت، وأكرمته هو، وقول الأخفش صحيح عندي"[١٠١]، والذي دعا ابن مالك لهذا الاختيار أنه سالم عن عدم النظير، فليس فيه إلا نيابة ضمير النصب مناب ضمير الرفع، والعرب قد تفعل مثل ذلك وتضع ضميراً موضع آخر، ومن ذلك قول الراجز:

يا ابن الزبير طالما عَصَيكا وطالمـا عَنَّـيتنَاإليـــكَا

فقد نابت الكاف مناب التاء في (عَصَيكا)، أراد: (عصيتَ)، وهذا الاستعمال موجود أيضاً في قولهم: ما أنا كأنت، ومررتُ بك أنت، فقد ناب ضمير الرفع المنفصل عن ضمير الجر المتصل[١٠٢]، ويرى بعض النحاة ان هذا ليس من نيابة ضمير مناب ضمير آخر، وإنما هو ابدال التاء كافاً[١٠٣].

واعترض المرادي (٧٤٩هـ) على ما ذهب إليه ابن مالك، إذ قال: "وأما ما ذكره ابن مالك، من نيابة الكاف عن التاء في (عصيكا) فليس كذلك، بل الكاف فيه بدل من التاء، كما نص عليه أبو علي وغيره، وهو شاذ، ولو كان ضمير نصب لم يسكن آخرُ الفعل لأجله ... وأما النيابة في نحو(ما أنا كأنت) فذلك لعلّة أنّ الكاف لا تدخل على الضمير المجرور، فاحتيج للنيابة"[١٠٤].

والذي يبدو لي أنَّ الكاف لمَّا نابت مناب التاء أخذت حكمها؛ لذا سُكن آخر الفعل قبلها، كما سكن قبل ضمير الرفع التاء؛ لأن موضع الكاف هنا الرفع على الفاعلية، وهذا يضعف ما استدل به المرادي في رد قول

ابن مالك من أن الكاف لو كانت ضمير نصب لما سكن آخر الفعل من أجلها، مما يدل – حسب قول المرادي – على أن الكاف بدل التاء.

وردّ ابن هشام رأي ابن مالك بأمرين:

أحدهما :أنّ إنابة ضمير عن ضمير إنّما ثبت في المنفصل، نحو:(ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا).

والثاني : أنّ الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله:

فقلت عَسَاها نارُ كأسٍ وعَلَّها تَشكَّى فآتي نَحوهَا فأعُودُها[١٠٥].

فلو كان الضمير المتصل بـ(عسى) مرفوعاً ما رفع الخبر (نارٌ)[١٠٦].

القول الرابع: أنّ (عسى) في هذا الموضع حرف كـ(لعلّ)، وعزي هذا المذهب إلى السيرافي (٣٨٥هـ)[١٠٧]، واختاره ابن هشام، قال: "والسابع [من عوامل نصب الاسم] : (عسى) في لغية، وهي بمعنى (لعلَّ)، وشرط اسمه أن يكون ضميراً، كقوله:

فقلت عَسَاها نارُ كأسٍ وعَلَّها

وقوله:

أقول لها: لعلِّي أو عساني

وهو حينئذ حرف وفاقاً للسيرافي، ونقله عن سيبويه"[١٠٨].

وما ذكره ابن هشام فيه نظر؛ لأنَّ سيبويه لم يقل – كما مر – بحرفية (عسى)، وإنما حمل (عسى) على (لعلَّ) في العمل، واعترض المرادي (٧٤٩هـ) على السيرافي، بزعمه أنّه لا يجوز اشتراك اللفظ الواحد في الفعلية والحرفية[١٠٩]، ويردّه استعمال (خلا وعدا وحاشا) حروفاً تارة وأفعالاً تارة أخرى[١١٠].

والذي أرجّحه أنّ مجيء ضمير النصب بعد (عسى) مِن الاستعمالات اللهجية لبعض العرب، ولا سيما أنّ الشواهد التي ذكرت على هذا الاستعمال لم تُحمل على الضرورة، وأنّ أصحاب هذهِ اللهجة استعاروا ضمير النصب للرفع، فيكون موضع الضمير بعد (عسى) – في (عساك، وعساي) – رفعاً على أنّه اسم لـ(عسى)، وهذا ما ذهب إليه الأخفش وابن مالك .

زد على ذلك أن ما يؤيد هذا المذهب أن تعاقب الضمائر ثابت في كلام العرب، وأنّ الضمائر في العربية كانت تستعمل لحالات الإعراب الثلاث من دون أنْ يخصص بعضها للرفع وبعضها الآخر للنصب والجر[١١١]، كما سبق البيان من استعارة ضمائر الرفع للنصب والجر، وهذا ما يرجّح القول بأنَّ ظاهرة نيابة ضمير النصب

الكاف مناب ضمير الرفع التاء هي ظاهرة لهجية كانت معروفة عند قوم من العرب، وفي ذلك يقول الدكتور خليل يحيى: "توجد في كتب اللغة والنحو العربي بعض الشواهد التي تدلُّ على أنَّ بعض القبائل العربية كانت تستعمل الكاف ضميرًا متصلًا مرفوعًا للمتكلم والمخاطب"(١١٢).

نتائج البحث

بعد هذه الجولة خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أذكرها على النحو الآتي:

١ – عني النحاة بالموضع الإعرابي للضمائر– الياء والكاف والهاء – المتصلة بـ(لولا) واختلفوا في توجيهها فكانوا على ثلاثة أقسام: يرى القسم الأوَّل أن هذه الضمائر في محل جر، والعامل فيها حرف الجر (لولا)، وخالفهم القسم الثاني إذ يرى إنَّ (لولا) غير جارة للضمير بعدها، وإنما هي باقية على أصلها حرف ابتداء، وأن ضمير الجر بعدها محله الرفع على الابتداء، كما ارتفع الاسم الظاهر بعدها على الابتداء ، على حين يرى القسم الثالث أنَّه لا يجوز أن تقول: (لولاك)؛ لأن مثل هذا التركيب خطأ ولا يصحُّ عن العرب، بل يجب أن نقول: (لولا أنت)، لأنه ورد في القرآن الكريم .

٢ – لاحظت الدراسة أن مذهب الأخفش أرجح من مذهب سيبويه، وذلك لأن تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب، بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جرّ، وارتكاب خلاف الأصل – وإن كَثُر – إذا كان مستعملاً أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قلَّ .

٣ – كان تفسير ضمائر النصب بعد (عسى) موضع خلاف بين النحاة أيضًا، فكانواأربعة أقسام: ذهب القسم الأول إلى أن ضمائر النصب هذه في موضع نصب اسماً لـ(عسى)؛ لأنها محمولة على لعلَّ، ويرى القسم الثاني أنّ (عسى) باقية على إعمالها عمل (كان)، ولكنّه عكس الإسناد فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس، أمّا القسم الثالث فيرى أنَّ (عسى) على ما كانت عليه، ترفع الاسم وتنصب الخبر، غير أنَّ ضمير النصب استعير لضمير الرفع فناب عنه، وذهب القسم الرابع إلى أنّ (عسى) في هذا الموضع حرف كـ(لعلّ) .

٤ - أنّ مجيء ضمير النصب بعد (عسى) مِن الاستعمالات اللهجية لبعض العرب، ولا سيما أنّ الشواهد التي ذكرت على هذا الاستعمال لم تُحمل على الضرورة، وأنّ أصحاب هذهِ اللهجة استعاروا ضمير النصب للرفع، فيكون موضع الضمير بعد (عسى) – في (عساك، وعساي) – رفعاً على أنّه اسم لـ(عسى)، وهذا ما ذهب إليه الأخفش وابن مالك .

٥ - اتضح لنا أننا أمام أسلوب فصيح وصحيح، جاءنا عن العرب بنصوص مسموعة وشواهد شائعة، ولكن ليست كثيرة، فربما كانت هناك شواهد أخرى ولكنها لم تصل إلينا .

٦ ـ أنَّ هذا الاستعمال الضميري يمثل مرحلة من مراحل تطور الضمائر في العربية، استعملت فيها الضمائر لكل حالات الإعراب المختلفة، من دون أن يخصص بعضها للرفع وبعضها الآخر للنصب والجر.

الهوامش

١ – الواقعة: ٦٢

٢ – المنافقون:١٠

٣ – سبأ:٣١

٤ – ينظر: سيبويه،١٩٨٣م،١٣٩/٢–١٤٠، والمبرد،(د.ت)، ١٧٦/٣، والمبرد، ١٩٧٧م،٣٦٢/١، والأنباريّ،١٩٦١م،٧٠/١ .

٥ – ينظر: الفرَّاء،١٩٨٠م،٤٠٤/١، ٨٤/٢–٨٥، ٢٤٧/٢ .

٦ – ينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١م ٩٦/١ .

٧ – ينظر: ابن يعيش،٢٠٠١م، ١١٨/٣، أبو حيان، ١٩٨٤–١٩٨٩م، ٢٧٦/٢، و المرادي، ١٩٧٤–١٩٧٥م، ٦٠١–٦٠٢ .

٨ – الاستراباديّ، ١٣٨٤هـ، ٤٤٤/٢ .

٩ – النَّحاس، ١٩٧٧م،٦٨٤/٢ .

١٠ – الزَّمخشريّ، (د.ت)، ١٦٤ .

١١ – ينظر: ابن يعيش،٢٠٠١م،٣٤٣/٢ .

١٢ – ابن هشام، ٢٠٠١م،٣٢٨/١ .

١٣ – ينظر: سيبويه، ١٩٨٣م، ٣٧٣/٢–٣٧٤، والفرَّاء،١٩٨٠م،٨٥/٢، والمبرد،١٩٧٧م،٣٤٥/٣.

١٤ – لم أقف على قائلهِ، ينظر: السيوطيّ، ٣٧٥/٢، الشنقيطيّ،(د.ت)،٨٦/٢ .

١٥ – ابن ثابت ١٩٧١ م، ١٨، وينظر: السيوطيّ، ١٤٢٧هـ، ٣٧٥/٢ .

١٦ – ابن الشجريّ،١٩٩٢م،٥١٢/٢، ابن رواحة،١٩٨١م، ١٣٩ .

١٧ – نُسِب إلى رؤبة بن العجَّاج، ولم أجده في ديوانهِ (ضمن مجموعة أشعار العرب)، (د.ت)، ينظر: ابن عقيل،١٩٨٠م،٢٩٣/٢ .

١٨ – ينظر: الفرَّاء،١٩٨٠م،٨٥/٢، والأنباريّ،١٩٦١م، م/٦٩٣/٩٧،٢، ويروى: (أتطمع) بدل (أيطمع) .

١٩ – ابن ابي ربيعة،١٩٣٤م،٦٦، وفيه: لولاك في ذا العام لم أحجج .

٢٠ – سيبويه،١٩٨٣م،٣٧٣/٢–٣٧٤

٢١ – ينظر: ابن عصفور،١٩٨٢م، ٤٧٢/١، وابن مالك، ٢٠٠١م، ٥٣/٣

٢٢ – ينظر: الأنباريّ، ١٩٦١م، ٦٩٨/٢، والمرادي، ١٩٧٤–١٩٧٥م، ٦٠٣

٢٣ – ينظر: ابن الحاجب،(د.ت)،٤٧٧/١ .

٢٤ – ينظر: ابن عصفور،١٩٨٦م،٢١٢ .

٢٥ – ينظر: الشنتمري،١٩٩٢م،٣٧٤ .

٢٦ – ينظر: ابن مالك،١٩٩٠م، ٥٣/٣.

٢٧ – ينظر: ابن هشام،١٤٠٩هـ، ٢٧٣ .

٢٨ – ينظر: المالقيّ،١٤٠٥هـ،٣٦٤ .

٢٩ – سيبويه، ١٩٨٣م،٣٧٥/٢ .

٣٠ – ينظر: القوّاس،١٩٨٥م،٣٩٧/١، وابن الحاجب، (د.ت)،٤٧٧/١ .

٣١ – ينظر: القواس،١٩٨٥م، ٣٩٧/١ .

٣٢ – ينظر: القوّاس،١٩٨٥م،٣٧٩/١، الاستراباديّ، ١٣٤٨هـ،٤٤٤/٢–٤٤٥ .

٣٣ – ينظر: الأنباريّ،١٩٦١م،٦٩٠/٢.

٣٤ – ينظر: المالقي،١٤٠٥هـ، ٣٤٦ .

٣٥ – ينظر: ابن يعيش٢٠٠١، ٣٤٢/٢ .

٣٦ – ينظر: المبرد،(د.ت)،٧٣/٣، والزمخشري، (د.ت)،١٣٧– ١٣٨.

٣٧ – ينظر: ابن عصفور،١٩٨٢م،٤٧٢/١،أبو حيان،١٩٤٧م،٢٣٤ .

٣٨ – أبو حيان، ١٩٤٧م،٢٣٤ .

٣٩ – الفاتحة:٥

٤٠ – الأخفش،١٩٨١م، ٦١/١ .

٤١ – ينظر: الأنباريّ،١٩٦١م، ٦٨٧/٢، وابن يعيش،٢٠٠١،٥ /٩٠، والمراديّ،١٩٧٤–١٩٧٥م، ٦٠٤ .

٤٢ – الفرّاء،١٩٨٠م، ٨٥/٢ .

٤٣ – ينظر: الاستراباذي،١٣٨٤هـ، ٤٤٥/٢.

٤٤ – ينظر: المالقي، ١٤٠٥هـ، ٣٤٦ .

٤٥ – ينظر: ابن عصفور،١٤٠٢هـ–١٩٨٢م،٤٧٢/١ .

٤٦ – ابن عقيل،١٩٨٠م،٣٠١/١ .

٤٧ – ينظر: سيبويه،١٩٨٣م،٢١٩/١، وابن عقيل، ٢،١٩٨٠/٤٨٣–٤٨٤،والخماس، ١٩٩٥م، ١٣٩–١٤٠ .

٤٨ – ينظر: المالقي،١٤٠٥هـ، ٣٦٥ .

٤٩ – ينظر: ابن يعيش،٢٠٠١م،٣٤٣/٢،والسيوطي، ١٤٢٧هـ، ٣٧٥/٢ .

٥٠ – ينظر: الفرَّاء،١٩٨٠م،٨٥/٢ .

٥١ – ينظر: المالقي، ١٤٠٥هـ،٣٦٤، والاستربادي، ١٣٨٤هـ،٤٤٥/٢ .

٥٢ – ينظر: المالقي،١٤٠٥هـ،٣٦٤ .

٥٣ – ينظر: القوَّاس ،١٩٨٥م ،٣٧٩/١، والاستربادي ،١٣٨٤هـ ،٤٤٤/٢– ٤٤٥

٥٤ – المبرد، ١٩٧٧م، ٣٤٥/٣–٣٤٦ .

٥٥ – ينظر: البغداديّ،١٤٠٩هـ، ٣٤٠/٥ .

٥٦ – ينظر:ابن الشجري،١٩٢٩م،٢٧٧/١،وابن يعيش،٢٠٠١م،٣٤٣/٢–٣٤٤،وابن عصفور،١٩٨٢م،٤٧٣/١

٥٧ – ينظر: النحاس،١٩٧٧م،٦٧٤/٢ .

٥٨ – ابن السرَّاج،١٤٠٥هـ،١٢٤/٢ .

٥٩ – ينظر: الأنباريّ،١٩٦١م،٦٩٤/٢ .

٦٠ – المرادي،١٩٧٤–١٩٧٥م،٦٠٥ .

٦١ – ابن يعيش،٢٠٠١م، ٣٤٤/٢ .

٦٢ – الشنتمري،١٩٩٢م،٣٧٤ .

٦٣ – ينظر: ابن جني،١٩٥٢–١،١٩٥٣/٣٦٨، والأنباريّ، ١٩٦٧م، ٢٧.

٦٤ – ثعلب، ١٩٥٩م، ٦٢٥/٢–٢٢٦ .

٦٥ – ابن الشجري، ١٩٩٢م،٥١٣/٢ .

٦٦ – ينظر: أبو حيان،١٩٨٤–٢،١٩٨٩/٤٣٧، وابن هشام٢٠٠١م،٢٣٨/١ .

٦٧ – جبر،١٩٨٣م،٢١٥ .

٦٨ – نامي،١٩٧٤م،٩٧

٦٩ – الأستربادي، ١٣٨٤هـ، ٤٥٥/٢

٧٠ – ينظر: الاستربادي، ١٣٨٤هـ، ٤٥٥/٢، والمرادي، ١٩٧٤–١٩٧٥م، ٦٠٤، والسيوطي، ١٤٢٧هـ، ٣٧٥/٢ .

٧١ – ينظر: ابن الناظم، ٢٠٠م، ١١٠.

٧٢ – ينظر: اليمني، ١٩٩٩م، ٣٣٩/٣، وابن هشام ١٣/٢.

٧٣ – المرادي،١٩٧٦م،٣٤٤/١،وينظر: السيوطي،١٤٠٩هـ، ١٠٩/١.

٧٤ – ينظر: ابن فلاح اليمني، المغني في النحو، ١٩٩٩م، ٣٣٩/٣، وابن هشام ١٩٧٧م، ١٣/٢.

٧٥ – ابن هشام ٢٠٠١م،١٣٢/١.

٧٦ – أبو حيان، ١٩٨٤–١٩٨٥م، ١١٨/٢ .

٧٧ – سورة محمد ٢٢ .

٧٨ – ابن يعيش،٢٠٠١م،٣٤٣/٢ .

٧٩ – الزمخشري، (د.ت)، ١٣٥.

٨٠ – ابن يعيش،٢،٢٠٠١/٣٤٣.

٨١ – السيوطيّ، (د.ت)،٤٢٢/١.

٨٢ – ابن العجاج،١٨١.

٨٣ – ابن حطَّان، ١٩٨٣م، ١٨٤.

٨٤ – سيبويه، ١٩٨٣م، ٣٧٤/٢–٣٧٦ .

٨٥ – المبرد،(د.ت)،٧١/٣ .

٨٦ – ابن الشجري، ١٩٨١م،٢٩٧/١ .

٨٧ – ينظر: ابن مالك، ٢٠٠١م،٣٨٤/١ .

٨٨ – أبو حيان،٢٠٠٠م،٣١٦/٤ .

٨٩ – ينظر: الميداني،١٩٥٩م،١٧/٢ .

٩٠ – المبرد، (د.ت)،٧١/٣–٧٢ .

٩١ – ابن مالك، ٢٠٠١م، ٣٨٣/١ .

٩٢ – الاستربادي، ١٣٨٤هـ،٤٤٧/٢– ٤٤٨ .

٩٣ – المبرد، (د.ت)، ٧٢/٣ .

٩٤ – ينظر: أبو حيان، ١٩٨٤–١٩٨٩م، ١٢٤/٢ .

٩٥ – الاستربادي، ١٣٨٤هـ،٤٤٧/٢– ٤٤٨.

٩٦ – سيبويه، ١٩٨٣م،٣٧٦/٢ .

٩٧ – ينظر: الأنباري،١٩٦١م،٦٨٧/٢ .

٩٨ – ينظر: الأنباري،١٩٦١م،٦٨٧/٢،وابن يعيش،٢٠٠١م،٣٤٦/٢، والاستربادي، ١٣٨٤هـ،٤٤٧/٢، والمرادي،١٩٧٤–١٩٧٥م،٤٦٧، والسيوطي،١٤٢٧هـ،٤٢٣/١.

٩٩ – ينظر: الاستربادي، ١٤٨٣هـ، ٤٧٤/٢، والسيوطي، ١٤٢٧هـ، ٤٢٣/١ .

١٠٠ – ينظر: الأنباريّ،١٩٦٤م،٦٩٨/٢ .

١٠١ – ابن مالك،٢٠٠١م،٣٨٣/١ .

١٠٢ – ينظر: ابن مالك،٢٠٠١م،٣٨٣/١ .

١٠٣ – ينظر: اللغويّ،١٩٦٠م،١٤١/١–١٤٢، أبو حيان، ١٩٨٢م، ١٦٥ .

١٠٤ – المراديّ، ١٩٧٤–١٩٧٥م،٤٦٩ .

١٠٥ – البيت لصخرٍ بن جعد الخضري في الشنقيطي،٣٠٢/١ .

١٠٦ – ينظر: ابن هشام ٢٠٠١م، ١٣٤/١ .

١٠٧ – ينظر: أبو حيان، ١٩٨٤–١٩٨٩م،١٢٥/٢، والمرادي، ١٩٧٤–١٩٧٥م، ٤٦٨ .

١٠٨ – ابن هشام (د.ت)٣٩٨/١ .

١٠٩ – ينظر: المراديّ،١٩٧٤– ١٩٧٥م،٤٦٨ .

١١٠ – ينظر: ابن الناظم،٢٠٠٠م،٢٢٤، أبو حيان، ١٩٤٧م، ١٧٥، والسيوطي، ١٤٢٧هـ، ٢١٠/٢.

١١١ – ينظر: الاستربادي، ١٣٨٤هـ،٤٤٥/٢، و نامي، ١٩٧٤م، ٩٧ .

١١٢ – نامي، ١٩٧٤م،٥١ .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- ابن أبي ربيعة، ديوانه – بشير يموت ، المطبعة الوطنية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٣٤م .
- ابن ثابت، عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، شعره ، جمع وتحقيق: د. سامي مكي العاني ، مطبعة المعارف ، بغداد – ١٩٧١م .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٥٢– ١٩٥٧م .
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد، (د.ت) .
- ابن حطان، عمران، شعره (ضمن ديوان الخوارج) ، تح: د. نايف معروف ، بيروت ، ط ، ١٩٨٣م .
- ابن رواحة، عبد الله ، ديوانه ، د. وليد قصاب ، دار العلوم ، ط١ – ١٩٨١م .
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ.
- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، (ت٥٤٢هـ) الأمالي، تحقيق: محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ١٩٩٢ .

- ابن العجاج، رؤبة بن العجاج، ديوانه (ضمن مجموعة أشعار العرب)، وليم بن الورد، دار ابن قتيبة ، (د. ت).
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، جامعة الموصل ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد – ١٩٨٦م .
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري (ت٧٦٩هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق : د . محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٠م .
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين الطائي (ت٦٧٢هـ)، شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- ابن الناظم ، محمد بن الأمام جمال الدين (ت٦٨٦هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- ابن هشام، عبد الله جمال الدين الانصاري (ت٧٦١هـ)، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تح : د . هادي نهر ، مطبعة الجامعة المستنصرية ، بغداد ،١٩٧٧ .–
- ابن هشام، عبد الله جمال الدين الانصاري (ت٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٤٠٩هـ .
- ابن هشام، عبد الله جمال الدين الانصاري (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، خرج أبياته وعلق عليه: أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م .
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس ، ط١ ، مصر ، ١٩٨٤ – ١٩٨٩ .
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، المبدع في التصريف ، تحقيق : د . عبد الحميد السيد طلب ، ط١ ، الكويت – ١٩٨٢م .
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، تحقيق: سدني جليزر ، الجمعية الشرقية الأمريكية ، ١٩٤٧م .

- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط٢ ، ١٩٨١م .
- الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (ت٦٨٦ هـ)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، إيران ، ط٢ ، ١٣٨٤هـ .
- الأنباري، أبو البركات (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة دار إحياء التراث العربي ، مصر ، ط٤ ١٩٦١م .
- الأنباري، أبو البركات (ت٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق: محمد أبو الفضل ، دار نهضة مصر، القاهرة ، ١٩٦٧م .
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،١٤٠٩ هـ .
- ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد (ت٢٩١هـ)، مجالس ثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف، مصر، ١٩٥٩.
- جبر، د . محمد عبد الله، الضمائر في اللغة العربية ، دار المعارف ، مصر، ط١، ١٩٨٣م .
- الخماس، جمهور كريم، النحو في اللهجات العربية القديمة، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة، ١٩٩٥م .
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (ت٥٣٨هـ)، المفصّل في علم العربية، دار الجيل، بيروت ، ط٢ ، (د.ت) .
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون . عالم الكتب – بيروت ، ط٣ – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- السّيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، البهجة المرضية على ألفية ابن مالك ، تعليق : مصطفى الحسيني الدشتي ، إيران ، ط٥– ١٤٠٩هـ .
- السّيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٧هـ .
- الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحصيل عين الذهبمن معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٢م .
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت١٣٣١هـ)، الدرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي ، المكتبة التوفيقية ، مصر، (د.ت) .
- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢ ، ١٩٨٠م .

- القواس، عبد العزيز بن جمعة بن أبي زيد (٦٩٦هـ)، شرح ألفية ابن معط ، تحقيق ودراسة: علي موسى الشوملي ، الناشر مكتبة الخريبي – الرياض ، ط١ – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي (ت٣٥١هـ)، الابدال، تح: عز الدين التنويخي ، دمشق ، ١٩٦٠م.
- المالقي، أحمد بن عبد النور (ت٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ .
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، الكامل، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار النهضة، القاهرة ، ١٩٧٧م .
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) ، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ،(د. ت).
- المرادي، حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل ١٩٧٤-١٩٧٥م.
- المرادي، حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط١، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت٥١٨هـ)، مجمع الأمثال ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ، مصر، ط٢، ١٩٥٩م .
- نامي، د. خليل يحيى، دراسات في اللغة العربية ، دار المعارف ، مصر، ١٩٧٤م .
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل (ت٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي ، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧م .
- اليمني، ابن فلاح (ت٦٨٠هـ)، المغني في النحو ، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٩م .